د. دان ياهف *

"قانون العودة" مقابل "حق العودة"

"نحن أيضًا صعدنا إلى الشاحنات. يسامرنا لمعان الزمرّد في ليل زيتوننا، ونباح كلاب على قمر عابر فوق برج الكنيسة، لكننا لم نكن خائفين. لأن طفولتنا لم تجيء معنا. واكتفينا بأغنية: سوف نرجع عما قليل إلى بيتنا...."

(محمود درويش. "قرويون، من غير سوء.." .من ديوانه لماذا تركت الحصان وحيدًا)

العودة في القانون والعودة كحق مصدرهما واحد ومعناهما العودة إلى الوضعية السابقة، وفي الغالب تعزى إلى بني إسرائيل لكن لشعوب أخرى أيضًا: "أرد سبي بني عمّون" و"أرد سبي موآب" [1].

"قانون العودة" (١٩٥٠)

يشمل هذا القانون غاية جمع الشتات. ويقرّ القانون أنه ليست الدولة هي التي تمنح اليهودي حق الاستيطان في البلاد وإنما هذا الحق منغرس فيه لمجرد كونه يهوديًا، إذا ما أراد فقط أن ينضم إلى استيطان البلاد. ويشمل القانون أيضًا المقولة أنه في دولة إسرائيل لا أفضلية لمواطن يهودي على مواطن غير يهودي [2].

* جغرافي محاضر في كلية حولون.

لاجئ فلسطيني مع مفتاحه

وفي إعلان الاستقلال قررنا أن "دولة إسرائيل ستقيم مساواة تامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع مواطنيها، بغض النظر عن الدين والعرق والجنس" [٣].

غير أن حق اليهود في العودة إلى البلاد تراه الدولة سابقًا لتأسيسها ومصدره في العلاقة التاريخية التي لم تنقطع أبدًا بين اليهود وبين أرضهم القديمة. لا ينتمي "قانون العودة" إلى أصناف الهجرة في الدول المختلفة، بل إن "قانون العودة" هو قانون المثابرة والتتابع الذي تجددت بقوته دولة إسرائيل [٤].

يتم اكتساب المواطنة الإسرائيلية من قوة "قانون العودة"، من قوة الاقامة في إسرائيل وقوة الولادة في إسرائيل، من قوة التبني وقوة التجنس وقوة المنح. قانون المواطنة في مصطلح "العودة" يسري على اليهود فقط!. اليهود يحظون بالمواطنة بفعل "الدم" في حين يحصل عليها العرب بفعل "الأرض" [٥].

استعمال المعيار البيولوجي لتحديد اليهودية هو الذي يعطي قانون العودة سياقاته العنصرية. وتستند قوانين الهجرة الخصوصية في دولة إسرائيل إلى تعريف الدولة كـ"دولة الشعب اليهودي" لا كدولة مواطنين اعتيادية ("دولة جميع مواطنيها")، وهذا التعريف لا يتماشى بسهولة مع المفهوم الليبرالي– الديمقراطي [٦].

خلق قانون العودة نقضين للعدالة:

١. إنه بمثابة تهديد للكرامة الذاتية للمواطنين غير اليهود. والكرامة الذاتية هي خير أولي وتقويضها يتناقض مع مبادىء العدل.

٢. إنه لا يعمل لصالح كل المواطنين [٧].

وهذه سياسة ليست معقولة حيال مواطني الدولة، ممن ليسوا أبناء الشعب نفسه.

ثمة من يبرر "قانون العودة" كسياسة تفضيلية فقط عندما يدور الحديث عن وضعية إنشاء، وهي ضرورية لإحراز الأغلبية القومية، لكن في الحالة الإسرائيلية يشكل "قانون العودة" جزءًا من مبنى كامل لتمييز داخلي دولاني ومنظومة العدل التوزيعي في الدولة (مخصصات الأولاد، نسبة البطالة، رفض امتلاك

أراض وسكن عرب في أراضي مديرية الأراضي والوكالة اليهودية) [٨].

ينبغي أن توجه قوانين الهجرة معايير عالمية لا هوادة فيها، وذلك ليس من خلال التغاضي عن صلات القربى (يهود فقط!) لكن أيضًا ليس من خلال قبولها كبديهية أو كمناسبة لأية صلة[٩].

الفئة المركزية لمنح "حق العودة" والمواطنة هي فئة اللاجئين. قبول اللاجئين هو حالة جلية كواجب ملقى على كل دولة، أشبه بـ"غريب لم يبت في الخارج. فتحت للمسافر أبوابي" (سفر أيوب، الإصحاح الحادي والثلاثون، ٣٢).

تقييد الهجرة في دولة ليبرالية وديمقراطية يمكن أن يتم في ظل "مزاعم بالضرر" (في مواضيع مستوى الأجر والرفاه والأمن وقيام أغلبية ثقافية). ولم ينوجد أي إثبات جليّ على ضرر اقتصادي، أي انخفاض مستوى الأجر، في دولة قسم كبير من عمالها هم "عمال أجانب" في مستوى أجر أكثر انخفاضًا ودون ظروف اجتماعية معقولة. وليس هناك وفاق بين اقتصاديين حيال آثار الهجرة على الاقتصاد المستوعب، ويصعب الاستناد إلى نظريات اقتصادية من أجل حسم تأييد أو معارضة هجرة أكثر حرية، وهكذا هي الحال أيضًا بالنسبة لآثار أخرى على المجتمع في الميادين الاجتماعية والثقافية واللغوية، وهو مجتمع نعرّفه أصلاً كمجتمع مشروخ ومتعدد الثقافات [١١]. وينظر إلى وجود ثقافات غير مركزية أخرى عديدة ومختلفة فيه باعتباره أفضلية ينبغي تطويرها. إن قسمًا كبيرًا من المزاعم ضد الهجرة والدعم المطلق لـ"قانون العودة" ليس سوى غطاء لكراهية الأجانب والعنصرية [١٢].

"حق العودة"

يشكل "حق العودة" مركبًا مركزيًا في "إعلان الاستقلال الفلسطيني" من يوم ١٥/١١/١٩٨٨، لكن مصدره يعود إلى نهاية حرب ١٩٤٨، عندما بدأوا ببحث الموضوع، سواء في الطرف الفلسطيني أم في الطرف الإسرائيلي [١٣].

والحل بموجب مفهوم منظمة التحرير الفلسطينية يشمل إعادة مئات آلاف اللاجئين الذين اقتلعوا (هربوا، طردوا) من بيوتهم خلال معارك ١٩٤٨. ويتراوح تقدير عددهم [١٤] بين ٦٠٠ – ٨٠٠ ألف لاجيء، ويبلغ عددهم الآن حوالي ٣،٥ مليون نسمة.

وكما في مراحل "فترة البيشوف"، فقد عرف الفلسطينيون نزعات الهجرة وعارضوا الهجرة اليهودية غير المحددة عبر إقصاء عرب البلاد. "الانقلاب الديمغرافي" وتحّول اليهود من أقلية إلى أكثرية كان ممكنًا فقط في ظروف هجرة أحادية الإثنية وقومية، وفي ظروف حروب واحتلال وطرد وقتل وتدمير قرى ومصادرة أراض. وعبّر بيرل كتسنلسون عن ذلك بقوله: "لا يوجد للسكان العرب، كوحدة قومية، حق ملكية على الأرض. ونقلهم من مكان إلى آخر (ترانسفير) في سبيل إخلاء مناطق للاستيطان مسموح به".

وبن غوريون زعم "أؤيد نقلاً قسريًا، ولا أرى في ذلك أي شيء غير أخلاقي" [١٥].

وقد تطرق قادة ومفكرون عرب عديدون وناضلوا من أجل "حق العودة"، خصوصًا في أوقات الهجرة اليهودية الجماعية.

عارض السكرتير العام لحركة "أبناء البلد" رجا اغبارية، من أم الفحم، موجات الهجرة الجماعية ليهود الاتحاد السوفياتي السابق. وتوفيق طوبي، أحد قادة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة سابقًا، قال عشية اعتزاله عضوية الكنيست إن وفد الحزب الشيوعي الإسرائيلي اقترح على الحزب السوفياتي "حل مشكلة اليهود" في تخوم الاتحاد السوفياتي. ومحمد علي طه، سكرتير "إتحاد الكتاب العرب"، نشر في جريدة "الاتحاد" رسالة مفتوحة إلى غورباتشوف (ميخائيل) دعاه فيها إلى وقف هجرة يهود إلى إسرائيل. وقال إميل حبيبي في أسبوعية "العربي" إنه من العدل منح الحق في السكن في البلاد للاجئين الذين طردوا من بيوتهم في ١٩٤٨ وفي ١٩٦٧ [١٦].

ويتبنى آراء مماثلة عرب عديدون يؤيدون "حق العودة"، بينهم بيان– نويهض الحوت، محمد عزة، ماهر الشريف، روز ماري صايغ، كميل منصور، أنيس الصايغ، سليم تماري، إميل توما، رشيد الخالدي، كلوفيس مقصود وغيرهم.

تجدر الإشارة أيضًا إلى أن باحثين وأدباء ومفكرين يهود، معظمهم أصحاب نزعة مختلفة إزاء الهستوريوغرافية الصهيونية الكلاسيكية، يؤيدون "حق العودة" من جوانب مختلفة، بينهم أمنون راز– كركوتسكين، أوري رام وأورن يفتاحئيل من جامعة بئر السبع، إيلان بابي وبنيامين بيت هلحمي من جامعة حيفا، موشيه تسيمرمان وباروخ كيمرلينغ وموشيه تسوكرمان من جامعة تل أبيب وكثيرون غيرهم مثل بوعز عفرون، سمحا فلابن،

آفي شلايم، جرشون شفير، توم سيغف، يوسف جرودجينسكي، يتسحاق لاؤور، يسرائيل شاحك، مكسيم غيلان وغيرهم [١٧].

تبرير حق العودة يمكن أن يتم من خلال تأييد مواثيق وقوانين دولية، لكن أيضًا لأسباب تاريخية تتعلق بأقدمية العرب في مناطق أرض- إسرائيل وبكونهم أكثرية السكان في معظم الفترات التاريخية. عندما أتى بنو إسرائيل للاستيطان في أرض كنعان وجدوا قبائل "عربية" في مناطق سكن ثابتة. ويرد ذكرهم في التوراة كبني كدر، نبوت، ددن، تيما، يتور، مدين، عملق وبني كيدم.

تبرير حق العودة يمكن أن يتم من خلال تأييد مواثيق وقوانين دولية، لكن أيضًا لأسباب تاريخية تتعلق بأقدمية العرب في مناطق أرض- إسرائيل وبكونهم أكثرية السكان في معظم الفترات التاريخية. عندما أتى بنو إسرائيل للاستيطان في أرض كنعان وجدوا قبائل "عربية" في مناطق سكن ثابتة. ويرد ذكرهم في التوراة كبني كدر، نبوت، ددن، تيما، يتور، مدين، عملق وبني كيدم. ويتزاوج بنو إسرائيل معهم ويختلطون بهم، ومع خراب ملكوت إسرائيل ويهودا تغلغلت شعوب المنطقة المجاورة (موآب، عمون، آدوم...) إلى داخل البلاد. ولدى عودة المهاجرين اليهود، في أيام عزرا ونحميا، التقوا في البلاد "غشم العربي" وقبائل عديدة إضافية تستوطن البلاد. وفي المصادر العبرية تطلق على البدو والسكان غير اليهود تسميات مثل "عرب" و "أبناء إسماعيل" و "الغريائيم"، أي أبناء هاجر. وهكذا فإنه حتى الاحتلال العربي (٦٣٤ - ٦٣٨) وبعده تعززت هذه النزعة فقط. وعمليًا فإنه حتى مع بدء الاستيطان الصهيوني كان عدد السكان العرب يتراوح بين ٤٠٠ - ٦٠٠ ألف نسمة يعيشون في ٧٠٠ قرية وبلدة مقابل حوالي ٦٠ ألف يهودي تواجدوا في عدد محدود من القرى والبلدات (وبالأساس في "المدن المقدسة" الأربع) [١٨].

في كتاب رشيد الخالدي "هوية فلسطينية- بناء وعي قومي عصري" (الولايات المتحدة، جامعة كولومبيا)، يقول الباحث إن التماثل الجماعي الحادّ لسكان فلسطين العرب مع مناطق البلاد التي سكنوا فيها تبلور حتى من قبل تفجر النزاع الصهيوني- العربي. ونجم تبلور هذا الوعي عن أربعة عناصر رئيسية: الصلة الدينية مع البلاد المقدسة ("الحرم الشريف") والحدود الإدارية العثمانية والتحفظ من المطامع المتزايدة لدول أوروبا العظمى في فلسطين (فرنسا وبريطانيا) والوطنية المحلية [١٩].

الحق في الهجرة (العودة)

الحق المعترف به حاليًا في القضاء الدولي هو الحق في مغادرة أي بلد وحق الإنسان في العودة إلى بلاده [٢٠]. يمكن ترسيخ الحق في الهجرة من خلال ثلاثة تسويغات رئيسية:

١. حسب النظرية الليبرالية فإن الدولة هي وكيل الحقوق الأكبر. ويستحق الإنسان حقوقًا وخيرات لمجرد كونه إنسانًا، وهكذا فإن الدولة هي وكيل ثانوي لتوزيع الموارد الكونية.

٢. الحق في الهجرة كحالة فردية من حرية الحركة هو جزء هام من حرية الفرد في النظام المدني الديمقراطي، وينبغي رؤيته كفرصة متساوية لتوزيع الموارد وكذلك كحق في مغادرة وضعية قمع أو بيئة اجتماعية غير مرغوبة.

٣. بصورة مصطلحية يتوجب على الدولة أن تبرّر أخلاقيًا مرشحين للهجرة وأن لا تجحف ضدهم بالنسبة لمواطنين آخرين [٢١].

إرساء الحق في الهجرة ينبغي أن يتم بواسطة "وضع ابتدائي" (Original position)، حيث يكون جميع المهاجرين موجودين فيه من خلف "شال من الجهل"، أي دون معرفة مسبقة ودون انتقاء بحسب العمر والجنس والوضع الصحي والمكانة الاجتماعية- الاقتصادية الخ... في هذا الوضع سيجري، حتمًا، اختيار مبادىء معقولة، وعندما "يزال الشال" لا يميّز ضد المهاجر، مهما يكن وضعه. هذا الجهاز يضمن عملية حيادية تكون نتيجتها سياسة معقولة [٢٢].

عمليًا يمكن الدفاع عن حق الهجرة بموجب مبدأي العدالة، الموازيين لقيمتي الليبرالية الأساسيتين: الحرية والمساواة.

علينا تفضيل حق الغريب في الانضمام على حقنا في عدم قبول أعضاء جدد. وذلك لأن حرية الغريب تتطلب ذلك، حيث أن الهجرة هي تعبير عن حرية الحركة.

المعارضون لـ "حق العودة" يرون فيه مشروعًا قوميًا يتعارض مع "قانون العودة". ويفهم نجاح الواحد بكونه منوطًا بهزيمة الآخر. ويفزعوننا بـ "الخطر الديمغرافي". ويجدر تذكير جميع المعارضين بأن العرب مواطني الدولة يشكلون الآن حوالي ١٨ بالمئة (١,٢٥ مليون)، وحتى لو زادوا إلى ١,٥ مليون فسيظلون يشكلون حوالي ٢٢ بالمئة فقط من عموم السكان. ويتحمس

المعارضون لـ"حق العودة" يرون فيه مشروعًا قوميًا يتعارض مع "قانون العودة". ويفهم نجاح الواحد بكونه منوطًا بهزيمة الآخر. ويفزعوننا بـ"الخطر الديمغرافي". ويجدر تذكير جميع المعارضين بأن العرب مواطني الدولة يشكلون الآن حوالي ١٨ بالمئة (١,٢٥ مليون)، وحتى لو زادوا إلى ١,٥ مليون فسيظلون يشكلون حوالي ٢٢ بالمئة فقط من عموم السكان. ويتحمس المعارضون بالذات لضم سكان القدس الشرقية وغرب الضفة الغربية ("مناطق التماس") إلى تخوم الدولة

المعارضون بالذات لضم سكان القدس الشرقية وغرب الضفة الغربية ("مناطق التماس") إلى تخوم الدولة [٢٣].

أيضًا الادعاء بأن العرب بدأوا الحرب ولذا يتعين عليهم تحمل وزرها لا أساس أخلاقيًا له، حيث أن اللاجئين الذين هاجروا أو اقتلعوا لم يكونوا جميعهم مقاتلين. وقد جرى طرد عرب بدون الحرب وفي أعقابها (عرب المجدل في ١٩٥٠ والبدو في النقب والطرد من العرابا وعرب قرى اللطرون في ١٩٦٧ وغيرهم...). واليهود أيضًا بدأوا حروبًا خسروا فيها بل وطردوا من بلادهم، الأمر الذي لم يمنع مطالبتهم بـ"قانون العودة" (التمرد ضد الرومان، تمرّد بار- كوخبا الخ...). كذلك لا يسري مفعول الادعاء بشأن عدم قبول "برنامج التقسيم"، حيث أن اليهود عارضوا علنًا هذا البرنامج في ١٩٣٧ ("لجنة بيل") ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن يرفضون تقسيم البلاد. صحيح أن "حق العودة" إلى جميع أجزاء أرض إسرائيل لن يقبل وهو غير جائز، إذ لا ينبغي تحقيق العدل على حساب عدل الآخر، لكن بالمقدار نفسه لا ينبغي قبول "أرض إسرائيل الكاملة" وبالتأكيد لا ينبغي قبول رفض استقبال لاجئين "قدر الممكن" و"في الأماكن الممكنة".

يعتبر "حق العودة" جزءًا من الحق في حرية الحركة. والمواثيق الدولية صاغت هذه الحرية باعتبارها حرية الحركة واختيار مكان السكنى داخل أي دولة. من حق كل إنسان أن يترك أي بلاد، بما في ذلك بلاده، وأن يعود إلى بلاده [٢٤].

لا شك أن "حق العودة" لا يزال حجر عقبة رئيسيًا في طريق الوصول إلى اتفاق دائم إسرائيلي- فلسطيني، إلى جانب إقرار الحدود، والسيادة في القدس الشرقية وخصوصًا في "الحوض المقدّس"، وحقوق المياه والأراضي وغيرها.

وفي نظر إسرائيليين عديدين يتوازى "حق العودة" مع "إبادة" و"مصيبة" و"كارثة" (٢٥ بالمئة) ومع وقف وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية أو ذات أغلبية يهودية (٣٧,٦ بالمئة)، وآخرون وازوا ذلك مع "الموت" و"النفي".

وفي بحث أجري حول القضية أجاب أكثر من ربع المستجوبين (٢٦,٥ بالمئة) أن الحل يكمن في الحرب أو في الترانسفير، واقترح ١٧,١ بالمئة "حق عودة" فقط إلى مناطق السلطة الفلسطينية واقترح ١٦,١ بالمئة استيعاب لاجئين في الدول العربية، واقترح ٢٠,٦ بالمئة تعويضات مالية أو مساعدات وفقط ٩ بالمئة اقترحوا تمكين عدد محدود من اللاجئين من العودة إلى إسرائيل. وردًا على أسئلة خصوصية تتعلق بـ"حق العودة" أجاب المستجوبون كما يلي: ٢٣,٩ بالمئة أعربوا عن الموافقة على عودة محدودة للاجئين إلى إسرائيل في مناطق تخصص لهم. ووافق ١٩ بالمئة جزئيًا على إمكانية كهذه بينما عارضها ٥٧,١ بالمئة. وقال ٤٧,٨ بالمئة إن "حق العودة" غير أخلاقي، فيما قال ٢١,٩ بالمئة إنه أخلاقي بصورة جزئية وقال ٣٠,٣ بالمئة إنه أخلاقي [٢٥].

وهكذا يبدو أنه حتى جزء من سكان إسرائيل اليهود وبالتأكيد السكان العرب يرون في التطبيق الجزئي لـ"حق العودة" بمثابة "طريق الملك" لسلام ثابت بيننا وبين العرب الفلسطينيين والدول العربية المجاورة.

إحالات

١. سفر إرميا، الإصحاحان الثامن والأربعون والتاسع والأربعون. وهكذا أيضًا بالنسبة لعيلام وسدوم. انظر: أبراهام بن شوشان، "معجم مفهرس جديد". القدس:

كريات سيفر، ١٩٩٦، ص ١١٠٤ و ١١٣٤.

٢. حول عدم صدقية ومفعولية هذه المقولة في الواقع انظر: نمر سلطاني، "مواطنون بلا مواطنة"، حيفا: "مدى الكرمل"، ٢٠٠٣. هناك تفصيل ونمذجة لقوانين الكنيست التي تميز بين يهود وعرب وللتمييز في الوزارات الحكومية واستطلاعات رأي وتعابير عن الكراهية والعنصرية.

٣. غير أنه في "وثيقة الاستقلال" لا يرد أي ذكر حول الحقوق الجماعية للأقلية العربية وكذلك لا يوجد ذكر لمصطلح "ديمقراطية". انظر: ش. ن. أيزنشتادت: "المجتمع الإسرائيلي في تبدلاته"، ص ٣٤٣ – ٣٤٦.

٤. نفس المصدر السابق.

دافيد أوحانا: "مسيانية وحكومية"، ص ١٣٨ – ١٣٩.

بيني موريس: "ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ١٩٤٧ > ١٩٤٩"، ص ١٨٤ – ٢٦٤، و ٣٦٧ – ٣٨١.

نعاما كرمي: "قانون العودة"، ص ١٨– ٢٨ .

آسا كشير: "دولة يهودية وديمقراطية– تخطيط فلسفي". روح إيش، تل أبيب: عام عوفيد، ٢٠٠٠. ص ٧٣ – ٨٦.

آسا كشير: "قانون العودة: عدل ونشاط تصحيحي". روح إيش، تل أبيب: عام عوفيد، ٢٠٠٠، ص ٢٧–٣١.

٥. كرمي، نفس المصدر السابق، ص٢٤– ٢٥.

٦. نفس المصدر السابق، ص ٢٨.

٧. حاييم غانز: "قانون العودة والتمييز التصحيحي". "عيوني مشباط"، ١٩/ ٣ (١٩٩٥). ص ٦٨٣ – ٦٩٥.

حاييم غانز: "قومية وهجرة". داخل: "تعددية ثقافية في دولة ديمقراطية ويهودية". تل أبيب: جامعة تل أبيب، "راموت"، ١٩٩٨، ص ٣٥٣ – ٣٥٩.

٨. محكمة العدل العليا ٩٥/ ٦٦٩٨، عادل قعدان ضد إدارة أراضي إسرائيل وآخرون، ص ٢٨٠ – ٢٨١.

٩. نعاما كرمي، نفس المصدر السابق، ص ٦٨.

١٠. نفس المصدر السابق، ص ٧٢.

١١. نفس المصدر السابق، ص٨٠.

حافا عتصيوني– هليفي: "بلاد مشروخة". كفار سابا: أرييه نير، ٢٠٠٠.

باروخ كيمرلينغ: "الإسرائيليون الجدد: تعدد ثقافات دون تعددية ثقافية". "ألبايم" ١٦ (١٩٩٨)، ص ٢٦٤ – ٣٠٨.

باروخ كيمرلينغ: "نهاية سلطة الأحوساليم". القدس: كيتر، ٢٠٠١.

سارة أوستسكي – لزار، أسعد غانم وإيلان بابي (محررون): "٧ طرق: خيارات نظرية لمكانة العرب في إسرائيل". غفعات حبيبه: معهد دراسات السلام، ١٩٩٩.

١٢. كرمي، نفس المصدر السابق، ص٩٠.

١٣. شولاميت كرمي وهنري روزنفيلد: "الوقت الذي قررت فيه الأكثرية في الكابينيت عدم إغلاق إمكانية عودة اللاجئين العرب وكيف ولماذا هزمت هذه السياسة"، "مدينا فحفراه" (دولة ومجتمع)، ٢ (٢٠٠٣). ص ٣٧١– ٣٩٩ .

مناحيم هوبنونغ: "إسرائيل: أمن الدولة مقابل سلطة القانون ١٩٤٨ – ١٩٩١". القدس: نفو، ١٩٩١.

١٤. أوري شطندل: "عرب إسرائيل: بين المطرقة والسندان". ص ٣٤–٣٨ و٢٢٦.

بيني موريس: نفس المصدر السابق.

١٥. دان ياهف: "فكرة الترانسفير: نظرية وتطبيقًا". "عيتون ٧٧"، ٢٦٧ (٢٠٠٢)، ص ٢٦– ٢٩.

دان ياهف: "طهارة السلاح: أخلاق، أسطورة وواقع". تل أبيب: تموز، ٢٠٠٣.

داني بيتر: "الصهيونية والتاريخ". "عيتون ٧٧"، ٢٧٥ (٢٠٠٣). ص ١٦– ١٩ و٢٩.

انظر بالأساس: دافيد بن غوريون: "لقاءات مع زعماء عرب". تل أبيب: ١٩٦٧.

١٦. أوري شطندل، نفس المصدر السابق، ص ٣٤– ٣٨ و٢٢٦.

١٧. هذه قائمة جزئية فقط من خلال معاينة ودراسة أبحاثهم وكتاباتهم وحسب الفلسفة الليبرالية – الديمقراطية والعدل الإنساني– العالمي. انظر: أحمد جابر: "تاريخ آخر؟"، "متساد شيني" (من جهة أخرى)، ٢٠٠١، ص١٦– ١٩.

١٨. يسرائيل فينكلشتاين: "نطاق السكان الإسرائيليين في فترة الاستيطان". "كاتدرا"، ٣٢، ص ٣ فصاعدًا.

يعقوب شمعوني: "عرب أرض– إسرائيل". تل أبيب: عام عوفيد، ص ١٦ فصاعدًا.

يتسحاق حسون: "إنتشار قبائل العرب في أرض إسرائيل في المئة الأولى للهجرة". "كاتدرا"، ٣٢، ص٥٨ فصاعدًا.

ميخائيل أساف: "تاريخ السلطة العربية في أرض-إسرائيل". تل أبيب: ترتسا.

يورام تسفرير: "الاحتلال العربي وعملية تقلّص الاستيطان في أرض إسرائيل". "كاتدرا"، ٣٢، ص ٦٩- ٧٤.

١٩. أوري نير: "فلسطين، دون صدى إسرائيلي". "هآرتس"، ١٩٩٧\٨\١.

باروخ كيمرلينغ وشموئيل مجدال: "الفلسطينيون- صيرورة شعب". القدس: كيتر، ١٩٩٩.

٢٠. بند ١٢ في الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية، ٢ و٤.

٢١. نعاما كرمي: "قانون العودة"، ص ٩٨- ٩٩.

٢٢. نفس المصدر السابق، ص ١٠٣.

٢٣. أرنون سوفير: "إسرائيل- ديموغرافيا ٢٠٠٣- ٢٠٢٠، أخطار وإمكانيات"، حيفا: جامعة حيفا، مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠٠٣. يتضح من أبحاث مختلفة أن حوالي ١٠ بالمئة فقط من اللاجئين يرغبون في العودة.

٢٤. كرمي، نفس المصدر السابق، ص١١٧.

لجنة الأمم لحقوق الإنسان، بند ١٢,٤ من الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية يقرر "لا يسلب من أي إنسان تعسفًا الحق في العودة إلى بلاده". ويعلمنا التاريخ عن عودة لاجئين، بالأساس مع تأسيس دول مستقلة جديدة مثل بنغلادش، أنغولا، موزامبيق وزيمبابوي. ويورد المعارضون لـ"حق العودة"، في الغالب، نماذج معاكسة: يونانيون طردوا من تركيا وألمان من السوديتات وباكستانيون من الهند.

٢٥. دان زكاي، يحيئيل كيلر وكيرن شفيط: بحث أجري في قسم علم النفس في جامعة تل أبيب في شهر آذار ٢٠٠٢ بين ٣١٢ يهوديًا بالغًا. انظر: "ماذا يقول لكم حق العودة". "هآرتس"، ٢٠٠٢/٨/١، ص ٢ ب.

انظر أيضًا:

شلومي سيغل: "لا تخافوا من حق العودة: تصحيح مظالم ١٩٤٨ هو مصلحة إسرائيلية". "هآرتس"، ٢٠٠٠/٤/٥، ص ٢ ب.

إيال بنفنستي: "حق عودة جزئي ومتدرج"، "هآرتس"، ٢٠٠٣/٤/١٤، ص ٣ ب.

عن «العبرية»

الآن في الاسواق

مدار

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

الاقتصاد الاسرائيلي

النشأة، البنية والسمات الخاصة

د. حسام جريس

تم نشر هذا الكتاب بدعم من الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA).